أعمال موجهة في علم الكلام

النص الأول: تعريف علم الكلام للفارابي

النص : " وصناعة الكلام ملكة يقتدر بها الإنسان على نصرة الآراء و الأفعال المحدودة التي صرّح بها واضع الملة و تزييف ما خالفها بالأقاويل.

وهذه الصناعة تنقسم جزئين أيضا: جزء في الآراء، وجزء في الأفعال.

[وهي غير الفقه]: لأن الفقيه يأخذ الآراء والأفعال التي صرح بها واضع الملة مسلمة ويجعلها أصولاً قيستنبط منها الأشياء اللازمة عنها. والمتكلم ينصر الأشياء التي يستعملها الفقيه أصولا من غير أن يستنبط منها أشياء أخرى. فاذا اتفق أن يكون لإنسان ما قدرة على الأمرين جميعا، فهو فقيه متكلم، فتكون نصرته لها بما هو متكلم، واستنباطه عنها بما هو فقيه."

الفارابي، إحصاء العلوم، مركز الإنماء القومي، بيروت/لبنان، 1991، ص.41.

تحليل النص

-أ- الإطار الفلسفي للنص: يتأطر النص داخل حقل الدراسات الإبستمولوجية (**مبحث المعرفة**)، باعتباره يتناول كموضوع له **أحد العلوم**، وهو **علم الكلام**.

-ب- الإطار الزمكاني: لقد اختلف الفلاسفة والمفكرون حول حقيقة علم الكلام وماهيته، وقد أسفر تدارس هذه المسألة عن وجهات نظر اختلفت وتباينت باختلاف المذاهب والاتجاهات التي ينتمي اليها كل مفكر على حدا. إضافة إلى هذا التضارب في تعريفه، فإن ما يزيد في اللبس الذي يشوب مفهوم علم الكلام تعدد أسمائه، فإلى جانب تسمية "علم الكلام" نجد له مسميات أخرى بمثل: "علم النظر والاستدلال"، "علم الفقه الأكبر"، "علم أصول الدين"، "علم التوحيد"..الخ. هذا التعدد في التعريفات و التسميات يشهد على مدى ارتباطه بالعلوم الإسلامية والفلسفية الأخرى التي كانت معروفة عند المسلمين وقتئذ.

-ج- طرح الإشكال: ما المفهوم الذي حدده الفارابي لعلم الكلام؟ وما علاقة هذا الأخير بالفقه حسبه؟

-د- موقف صاحب النص: يرى أبو نصر الفارابي (874م - 950م)، الملقب بـ "المعلم الثاني"، صاحب كتاب "إحصاء العلوم" و"آراء أهل المدينة الفاضلة ومضاداتها" و "الجمع بين رأيي الحكيمين" أن علم الكلام صناعة تمكن صاحبها من الدفاع من خلال أقواله عن الآراء والأفعال التي صرّح بها الله من جهة، و كذا إبطال وتكذيب التصورات والممارسات المخالفة. وهو يعتقد أيضا أن هذا العلم مختلف ومتميز عن علم الفقه رغم العلاقة القائمة بينهما.

-ه- البرهنة والحجج: لقد أسس صاحب النص أطروحته على مجموعة من الحجج و المبررات، إذ نجد أن الفارابي أقام موقفه اعتمادا على عدة مبررات ومسوغات. ومن أجل أن نتمثل هذا الموقف بصورة أكثر جلاء؛ فإن الأمر يحتم علينا أن نحاول تتبع النص من خلال أهم اللحظات الفكرية التي بلور المؤلف من خلالها تصوره، فمن أجل توضيح اطروحته اعتمد الفارابي على جملة من الأفكار الأساسية شكلت بنية النص والهيكل الإستدلالي لأطروحته:

* الحجة الأولى: نلاحظ بسهولة أن صاحب النص انطلق من ضبط مفهوم علم الكلام أولا، هذا ما أبرزه في الفقرة الأولى من النص. إنّ الفارابي يجعل يعني بعلم الكلام تلك " هذا التعريف يتضمن شبكة من المفاهيم و المصطلحات التي تشكل الكلمات المفتاحية التي تسمح لنا بفهم المعنى الذي أعطاه الفارابي لعلم الكلام والمتمثلة في كلمات:الصناعة، الملكة، الآراء و الأفعال، النصرة و التزييف. إن أول خاصية في مفهوم علم الكلام هي كونه "صناعة"، وهو ما يدل على أنه ليس موكول لأي شخص، بل يخص

مجموعة الأفراد التي تمتاز باستعدادات وقدرات خاصة تؤهلهم لممارسة هذا العلم. و هو أيضا "ملكة"، باعتبار أن صاحب الصناعة يحتاج إلى الميل والاستعداد الذين بدونها لن يكون باستطاعته الإبداع فيها وإتقانها. هذه الملكة هي التي تجعل الشخص قادرا على صناعة الكلام الذي يهدف من خلاله إلى الدفاع عن الدين بشقيه العقائدي و الفقهي، وهو ما جر الفارابي للحديث عن علاقة علم الكلام بالفقه.
* الحجة الثانية: بعد ذلك حاول الفارابي في الفقرة الثانية من النص أن يحدد العلاقة بين علم الكلام والفقه. لقد وسّع الفارابي من مجال علم الكلام وذلك حينما جعل من مهمة المتكلمين الدفاع عن الدين الإسلامي بكامله: أي في الجزء المتعلق بالآراء، والجزء المتصل الأفعال، وهو ما يعني إثبات صحته سواء باعتباره تصورا وعلما وعقيدة، أو بوصفه ممارسة وعملا وشريعة. غير أن هذا الجمع للعقيدة والشريعة لا يجب أن يدفعنا للخلط بين علم الكلام وعلم الفقه، بل فقط من أجل تبيين وتأكيد الصلة الموجودة بينهما. إن هذين العلمين يظلان متمايزين حسب الفارابي لأن عالم الفقه يعتبر الآراء و الأفعال التي صرّح بها الله مسلّمة، وبالتالي يجعل منها أصولا فيستنبط منها الأشياء اللازمة عنها، أما المتكلم فإنه ينصر الأشياء التي يستخمها الفقيه أصولا من غير أن يستنبط منها أشياء أخرى. وإذا ما عثرنا على شخص له قدرة على الأمرين جميعا فهو فقيه متكلم؛ فتكون نصرته لها بما هو متكلم، و استنباطه منها بما هو فقيه.

-و- النقد والتقييم: بعد أن كشفنا عن الموقف المعروض داخل النص، وحاولنا أن نتمثل المنطق الذي على أساسه يشرح المؤلف تصوره حول مفهوم علم الكلام وعلاقته بعلم الفقه، يتاح لنا الآن بعد وضوح الصورة والتصور، أن نحاول التفكير في مصداقية هذا الموقف من خلال نقد أفكاره وغربلتها بهدف الكشف عن مكامن القوة والخلل من خلال محاسبة موضوعية لمحتواه تؤكد ما له وما عليه.

(+) إن النظرة النقدية لمضمون النص تجعلنا ندرك أن صاحب النص كان موفقا نسبيا في موقفه، و ما يبرر تقييمنا الإيجابي هو أن الفارابي كان موفقا نسبيا في موقفه. - إن الرجوع إلى المؤلفات والكتب التي عالجت بالدراسة والتحليل علم الكلام تضعنا أمام العديد من التعريفات القريبة إن لم نقل المشابهة لتعريف الفارابي، ولعل التحديد الأقرب إلى تعريفه ما ذكره الإيجي في مواقفه بقوله: "والكلام علم يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية، بإيراد الحجج، ودفع الشبهة، والمراد بالعقائد ما يقصد به نفس الاعتقاد دون العمل، وبالدينية، المنسوبة إلى دين محمد (ص)، فإن الخصم وإن خطأناه لا نخرجه من علماء الكلام". زيادة على ذلك نستطيع أن نرى أن استقراء ومعاينة بعض التعاريف لعلم الكلام تجعلنا لا نتواني في وضع تحديد الفارابي لمعناه في ريادة كل التعريفات التي قدمت، لا لشيئ إلا لكونه تعريفا أوسع وأشمل مقارنة بالتعريفات الأخرى. و للتدليل على ذلك، نجد أن المتأمل في التعريف الخلدوني لعلم الكلام، باعتباره:" علم يتضمن الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية والرد على المبتدعة المنحرفين في الاعتقادات عن مذاهب السلف وأهل السنة، وسر هذه العقائد الإيمانية هو التوحيد"، سوف يلاحظ أنه تعريف أضيق مقارنة بتعريف الفارابي لكونه يحصر مهمة هذا العلم في الدفاع عن المعتقدات والأفكار دون الممارسات والأعمال، ولكونه جعله حكرا على أهل السنة والجماعة دون غيرهم من المذاهب الإسلامية وهي كثيرة، كذلك هو محدود من حيث خصّه بمنهج واحد في الرد على المبتدعة و المنحرفين وهو المنهج العقلي، في حين يتحدث الفارابي عن أساليب شتّى يتبعها علماء الكلام في نصرة دينهم. - أما بالنسبة لموقفه من العلاقة بين علمي الكلام والفقه، فنجد أن أبو حيّان التوحيدي قد أشار إلى نفس ما ذهب إليه الفارابي، ولكن ليس بنفس دقته، وذلك باستخدام طريقة المقارنة حينما عقد موازنة بين العلمين استنتج منها أوجه الاتفاق والاختلاف (=الاتصال والانفصال) حينما قال في كتابه " ثمرات العلوم ":" وبابه[أي علم الكلام] مجاور لباب الفقه، والكلام فيهما مشترك، وإن كان بينهما انفصال وتباين، فإنّ

الشركة بينهما واقعة ...ألا ترى أن الباحث عن العالم في قدمه وحدوثه وامتداده وانقراضه يشاور العقل و يخدمه، ويستضيء به و يستفهمه ؟ كذلك الناظر في العبد الجاني هل هو مشابه للحال فيرد إليه أو مشابه للحر فيحمل عليه ؟ فهو يخدم العقل و يستضيء به ".

(-) إن ما قلناه لا يعني أن صاحب النص يمتلك كل الحقيقة، بل نجده قد وقع في عدة أخطاء، حيث كانت له سقطات وشطحات يمكن لنا معاتبته عليها. - إن ما يمكن مؤاخذته على تعريف الفارابي لعلم الكلام وكذلك تعريف الإيجي هو أن كلا التعريفين لا يحددان على وجه الدقة الجهة التي تحمل الصواب، والتي يوكل لها الدفاع عن العقائد وإثباها من الجهة المخطئة التي تشوب معتقداتها الشبهات والأقوايل الكاذبة والمضللة، وعلى عكس هؤلاء نجد أن ابن خلدون في تعريفه لعلم الكلام لم يتردد في تبيين كلا الطرفين: فالطرف المصيب بالنسبة له هو أهل السنة، أما الطرف المنحرف فيثمثل في من نعتهم بالمبتدعة.

النص الثاني: الحرية والجبر بين المعتزلة والجهمية

النص: " اتفق المعتزلة على أن العبد قادر خالق لأفعاله،خيرها شرها، مستحق على ما يفعل، ثوابا وعقابا في الدار الآخرة، والرب تعالى منزه أن يضاف إليه شر وظلم، وفعل هو كفر ومعصية، لأنه لو خلق الظلم كان ظالما، كما لو خلق العدل كان عادلا. و اتفقوا على أن الحكيم لا يفعل إلا الصلاح و الخير، ويجب من حيث الحكمة رعاية مصالح العباد.
... وقال "جهم بن صفوان" إن الإنسان ليس يقدر على شيء ولا يوصف بالاستطاعة، وإنما هو مجبور في أفعاله، لا قدرة له ولا ارادة ولا اختيار، وإنما يخلق الله تعالى الأفعال فيه، على حسب ما يخلق في سائر الجمادات، وينسب إليه الأفعال مجازا، كما ينسب إلى الجمادات: كما يقال أثمرت الشجرة، وجرى الماء، وتحرك الحجر، وطلعت الشمس، وغربت، وتغيمت السماء، وأمطرت، وأزهرت الأرض، و أنبتت إلى غير ذلك. والثواب والعقاب جبر كما أن الأفعال جبر ... و إذا ثبت الجبر، فالتكليف أيضا، كان جبرا ".

الشهرستاني "الملل والنحل"

تحليل النص

-أ- الإطار الفلسفي للنص: ينتمي النص إلى **مبحث الوجود** (الأنطولوجيا)، لأنه يتناول **قضية ميتافيزيقية** ترتبط بالوجود البشري، وهي قضية **الحرية**.

-ب- الإطار الزمكاني: لقد شكلت مسألة الحرية أحد أهم المواضيع التي بحث فيها **مفكرو الإسلام** عموما، و **علماء الكلام/المتكلمين** على وجه الخصوص. وكان الدافع وراء بحثهم في هذه القضية ما أثارته بعض **الآيات المتشابهة** التي يوحي بعضها بأن الإنسان حر، مثل قوله تعالى:" فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ "(الزلزة: 7-8)، وقوله أيضا: " " قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَىٰ سَبِيلًا "(الإسراء: 84)، وأيضا قوله تعالى: " وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ "(الكهف: 29)؛ في المقابل هناك آيات يدل ظاهرها على أن الإنسان مجبر، مثل قوله تعالى: " قُل لَّن يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَانَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ "(التوبة: 51)، ومثل ذلك قوله أيضا: " وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تُؤْمِنَ إِلا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَجْعَلُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لا يَعْقِلُونَ "(يونس: 100)، وأيضا: " وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ "(التكوير: 29). هذه الآيات وغيرها أدت إلى اختلاف علماء الكلام حول مسألة الحرية الإنسانية، فمنهم من أثبتها للإنسان، و منهم من نفاها عنه.

-ج- طرح الإشكال: ما موقف المعتزلة والجبرية من مشكلة الحرية الإنسانية؟ بتعبير آخر: هل الإنسان حر أم مجبر حسبهم؟

-د- موقف صاحب النص: يرى أبو الفتح الشهرستاني (1086م - 1153م)، المتكلم الأشعري، صاحب كتاب "الملل والنحل" و"نهاية الإقدام في علم الكلام" و "مصارعة الفلاسفة" أن فرقتي المعتزلة والجبرية

إختلفتا بشأن مشكلة الحرية، إذ ترى الأولى أن الإنسان حر، خالق لأفعاله خيرها وشرها، في حين ترى الثانية أن الإنسان مجبر في أفعاله، لا قدرة له ولا اختيار.

-ه- البرهنة والحجج: لقد دعم صاحب النص موقفه بالحجج التالية:

* الحجة الأولى: الإنسان في نظر المعتزلة حر حرية مطلقة، فهو خالق لأفعاله خيرها وشرها، ودليلهم على ذلك أن الله عادل كتب على نفسه أن يثيب المحسنين ويعاقب المسيئين، فالثواب والعقاب الأخروي دليل على حرية الإنسان، فالعدل الإلهي يوجب حرية الإنسان. (حجة أخلاقية)

* الحجة الثانية: الإنسان في نظر الجهمية (أتباع جهم بن صفوان=الجبرية) مجبر في أفعاله، لا حرية له ولا اختيار، لأنه لا يعقل أن يشترك المخلوق (=الإنسان) مع الخالق (=الله) في صفة الخلق، معنى ذلك أن الخلق صفة إلهية محضة، فالله قد خلق الإنسان وخلق أفعاله معه خيرها وشرها، فلا يمكن أن يكون الإنسان خالق أفعاله، وإنما تنسب الأفعال للإنسان مجازا، فمثلما نقول أشرقت الشمس وغربت، وتغيمت السماء وأمطرت، نقول دخل فلان وخرج، وإذا كانت أفعال الإنسان جبر فالثواب والعقاب جبر هو الآخر. (حجة منطقية)

-و- النقد والتقييم:

- ما يؤخذ على المعتزلة وقولهم بحرية الإرادة و بأن الإنسان مخير لا مسير ما يلي: كيف يكون مخيَّراً ونحن نرى أنه قد ولد بغير اختياره؟ ويمرض بغير اختياره؟ ويموت بغير اختياره؟ إلى غير ذلك من الأمور الخارجة عن إرادته. فإذا قيل: إنه مخير في أفعاله التي تقع بإرادته واختياره قيل: وأفعاله الاختيارية كذلك؛ فقد يريد أمراً، ويعزم على فعله، وهو قادر على ذلك فيفعله، وقد لا يفعله؛ فقد يعوقه ما يعوقه؛ إذاً فليس كل ما أراد فِعْلَه فَعَلَهُ؛ وهذا شيء مشاهد.* إن القول بالحرية المطلقة فيه نوع من التعسف والتطرف لكونها لا تتماشى مع الواقع المعاش لأن الانسان كثيرا ما يجد نفسه مقيدا بقوانين وضعية واجتماعية أو عوامل طبيعية أو نفسية المتمثلة في العقد وهذا كله يؤكد أن الانسان ليس حر في جميع تصرفاته وأفعاله .

- لقد وجهت للطرح الجبري عدة اعتراضات من جملتها:* ظن الجبرية أن أفعال العباد هي، في الحقيقة، أفعال الله تعالى، مما أوقعهم في عدم التفريق بينهما، وهذا ما دفعهم إلى الاعتقاد بأن أفعال العباد كلها طاعات خيرها وشرها. *إن كانت أفعال العباد عامة، و الإيمان بوجه خاص، مسألة جبرية فلا معنى لإرسال الرسل.* إن القول بالجبر يسقط التكليف و المسؤولية عن الإنسان، وبالتالي الجزاء (الثواب و العقاب) باعتبار أن محاسبة الإنسان عن أفعاله تقتضي أن يكون مسؤولا عنها، و المسؤولة تشترط الحرية.

النص الثالث: حكم تعلم علم الكلام

النص:" قال الشيخ ابن حجر الهيتمي في كتابه "الفتاوى الحديثية" (ص.27) ما نصه:" الذي صرّح به أئمتنا أنه يجب على كل أحد وجوباً عينيّاً أن يعرف صحيح الاعتقاد من فاسده، ولا يشترط فيه علمه بقوانين أهل الكلام لأن المدار على الاعتقاد الجازم ولو بالتقليد على الأصح. وأما تعليم الحجج الكلامية والقيام بها للرد على المخالفين فهو فرض كفاية، اللهم إلا إن وقعت حادثة وتوقف دفع المخالف فيها على تعلم ما يتعلق بها من علم الكلام أو ءالاته فيجب عيناً على من تأهل لذلك تعلمه للرد على المخالفين "

وقال الحافظ اللغوي السيد محمد مرتضى الزبيدي الحنفي في شرح الإحياء ممزوجاً بالمتن ما نصه (إتحاف السادة المتقين، 1/ص.175): " (ولم يكن شئ منه- أي علم الكلام - مألوفاً في العصر الأول) عند الصحابة والتابعين (فكان الخوض فيه بالكلية من البدع) والمنكرات (ولكن تغير الآن حكمه) باختلاف الأزمنة (إذ حدثت البدع) من المبتدعة (الصارفة عن مقتضى نص القرءان والسنة) ومقتضى النص ما لا يدل اللفظ عليه ولا يكون ملفوظاً لكن يكون من ضرورة اللفظ (ونبغت) أي ظهرت (جماعة لفقوا) أي جمعوا (لها) لتلك البدع (شبهاً) وإيرادات (ورتبوا فيها كلاماً مؤلفاً) يقرؤه الناس (فصار ذلك المحذور) أي الممنوع منه (بحكم الضرورة) والاحتياج (مأذوناً) بالتكلم (فيه) تعلماً وتعليماً (بل صار)

القدر المحتاج إليه (من فروض الكفايات) وقال السبكي ولا شك أن السكوت عنه ما لم تدع إليه الحاجة أولى والكلام فيه عند فقد الحاجة بدعة وحيث دعت إليه الحاجة فلا بأس به (وهو القدر الذي يقابل به المبتدع إذا قصد الدعوة) أي دعاء الناس (إلى البدعة) وحملهم عليها."

جمال صقر، التبيان في الرد على من ذم علم الكلام، ص. 27-28.

النص الرابع: أصل تسمية المعتزلة

النص: "يقول الشهرستاني: " ودخل رجل على الحسن البصري، فقال: يا إمام الدين: لقد ظهرت في زماننا جماعة يكفرون أصحاب الكبائر، والكبيرة عندهم كفر يخرج به عن الملة، وهم وعيدية الخوارج، وجماعة يرجئون أصحاب الكبائر، والكبيرة عندهم لا تضر مع الإيمان؛ بل العمل على مذهبهم ليس ركنا من الإيمان، فلا يضر مع مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة، وهم مرجئة الأمة، فكيف تحكم لنا في ذلك اعتقادا؟ ففكر الحسن في ذلك، وقبل أن يجيب قال واصل بن عطاء: أنا لا أقول أن صاحب الكبيرة مؤمن مطلق، ولا كافر مطلقا؛ بل هو في منزلة بين المنزلتين، لا مؤمن ولا كافر، ثم قام واعتزل إلى أسطوانة من أسطوانات المسجد يقرر ما أجاب به على جماعة من أصحاب الحسن. فقال الحسن: اعتزلنا واصل، فسمي هو وأصحابه المعتزلة."

عواد بن عبد الله المعتق، المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها، ص 15.

النص الخامس: مشكلة الحرية عند الأشاعرة

النص: " قال (الأشعري): والعبد قادر على أفعال العباد، إذ الإنسان يجد من نفسه تفرقة ضرورية بين حركات الرعدة والرعشة وبين حركات الاختيار والإرادة، والتفرقة راجعة إلى أن الحركات الاختيارية حاصلة (بحيث أن القدرة تكون متوقفة) على اختيار القادر، فمن هذا قال: المكتسب هو المقدور بالقدرة الحادثة والحاصل تحت القدرة الحادثة، ثم على أصل أبي الحسن، لا تأثير للقدرة الحادثة في الأحداث، لأن جهة الحدوث قضية واحدة لا تختلف بالنسبة إلى الجوهر والعرض، فلو أثرت في قضية الحدوث لأثرت في حدوث كل محدث، حتى يصلح لأحداث الألوان والطعوم والروائح، ويصلح لإحداث الجواهر والأجسام، فيؤدى إلى تجويز وقوع السماء على الأرض بالقدرة المحادثة، غير أن الله تعالى أجرى سنته بأن يخلق عقيب القدرة الحادثة أو تحتها ومعها الفعل الحاصل إذا أراده العبدُ وتجرّدَ له، وسمي هذا الفعل كسباً، فيكون خلقا من الله تعالى إبداعاً وإحداثاً، وكسباً من العبد مجعولاً تحت قدرته ".

أبي الفتح محمد بن عبد الكريم/الشهرستاني، الملل والنحل، ج 1، دار الكتب العلمية، ص. 84